PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

السياسة البيئية المتبعة على تطور العلاقة بين التنمية والبيئة في الجزائر

أ . بلاق محمد – جامعة تيارت

مقدمة:

أفرز التقدم التقني في مجال التصنيع والسيطرة على الطبيعة ظهور آثار وخيمة على الحياة الطبيعية وإطار الحياة ، مما مهد لإفراز وعي بيئي متصاعد لدى الأفراد والحكومات، واختلفت تبعا لذلك آليات معالجة المشاكل البيئية من بلد لآخر بحسب تضرره ومعاناته من هذه المشاكل.

ونتيجة لتطور السياسة البيئية الدولية خاصة المنبثقة منها عن الندوات والمؤتمرات الدولية لحماية البيئة، ظهر ما يطلق عليه مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من طرف لجنة **برتلاند** التي تعمل ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فلعب هذا المفهوم دورا مهما من أجل تقريب وجهات النظر بين الدول المتقدمة التي كانت تنادي بحماية البيئة، والدول المتخلفة التي كانت تتمسك بالتنمية على حساب البيئة ، ولهذا نلاحظ بعض ا لمتأخر في موقف ا لمشرع الجزائري با ٍدراج موضوع التنمية المستدامة ضمن مخططاته التشريعية الوطنية ، أي بعد أن أدرك خطورة تدهور البيئة التي تعرفه البلاد من جهة وانعكاساتها حتى على التنمية في حد ذاتها من جهة ثانية.

ومن خلال هذا النظر لنا أن نتساءل عن الدور الذي تلعبه التنمية المستدامة في تحقيق التوازن المنشود في السياسة البيئية الوطنية؟ ومعرفة الأسس التي سبقت وضع نظام وطني لحماية البيئة ؟ لنستخلص من وراء ذلك الإطار التشريعي والمؤسساتي لتحقيق التنمية في الجزائر.

المبحث الأول : الطرح الغربي لحماية البيئة وموقف الجزائر منه.

كان لندوة الأمم المتحدة المنعقدة **بستوكهولم** سنة 1972 الفضل في طرح موضوع حماية البيئة وضرورة الموازنة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة لأول مرة على الساحة الدولية، إذ لقي هذا الطرح تجاوبا متباينا من قبل الدول النامية نتيجة لإختلاف الأوضاع والظروف الخاصة بكل دولة على حدى، لتتوالى بعد ذلك العديد من الندوات والمؤتمرات الداعية لمثل هذا الطرح والتي كشفت في جانب كبير منها عن تبلور الإنشغال البيئي في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة رفض الطرح الغربي لحماية البيئة.

أدت الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المزرية لدول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة إلى رفض الطرح الغربي لحماية البيئة ، نظرا لتفاقم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية الموروثة عن الحقبة الإستعمارية ، هذا بالإضافة إلى الطابع غير المرن للهيكل الإقتصادي في البلدان النامية مقارنة بنظيرتها المتقدمة ، لما تتميز

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

به من انخفاض لنسبة النمو وارتفاع عدد السكان وانخفاض المستوى المعيشي، لذا كان لزاما عليها وضع استرتيجية تنمية تتسم بالشمولية أي أنها تمس كل القطاعات، على اعتبار واقعي يكمن في أن سياسات التنمية المتبعة في الدول المتخلفة تسعى للوصول إلى نمط الحياة الغربي دون مراعاة لطبيعة الهيكل الإقتصادي والإجتماعي ، مما خلق نوعا من التنمية المشوهة.

وقد عبرت الجزائر عن هذا الموقف من خلال ندوة ستوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الإنحياز.

الفرع الأول : موقف الجزائر اتجاه مسائل حماية البيئة من خلال ندوة ستوكهولم .

تطرقت اللجنة الوطنية الوزارية المشتركة من أجل البيئة التي استحدثت للتحضير للندوة الدولية حول البيئة بستوكهولم في الملتقى الوطني الأول حول البيئة المنعقد في الفترة الممتدة من 05 إلى 09 ماي 1972 إلى ثلاث محاور أساسية:

المصادر الطبيعية:

أشارت الندوة التحضيرية إلى ضرورة حماية الأراضي والغابات والسهوب وإقامة حظائر وطنية بحرية وبرية ، كما أشارت أيضا إلى عدم اعتبار المصادر البيولوجية مصادر غير نافذة وأنه يجب علينا تسييرها باعتبارها ثروة وطنية حقيقية ، بالإضافة إلى ضرورة الإهتمام وتطوير الطاقة الشمسية.

التلوث والمضار :

أشارت اللجنة كذلك إلى ضرورة مراقبة استعمال مواد الصحة النباتية غير القابلة للتحلل، وأنه يجب تجهيز المصانع بمعدات لإزالة أخطار التلوث ولحماية البحر من النفايات الصناعية المتزايدة

كما تطرق الملتقى إلى استمرارية خطر تلوث مياه البحر المتوسط بالنفط ، ليخلص في الأخير إلى تأكيد إرادة الجزائر واستعدادها للتشاور والتعاون مع الدول المحاذية للبحر الأبيض المتوسط في هذا المجال

الوسط البشري:

أشارت اللجنة كذلك في تقريرها التحضيري إلى النمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده الجزائر وأكدت على ضرورة القيام بالتخطيط العائلي وكذا توعية الجماهير من أجل احترام الطبيعة والبيئة، كما اقترح ادراج مواضيع خاصة بحماية الطبيعة والتوعية الصحية والنظافة ضمن برامج التعليم.

مشاركة الجزائر في ندوة ستوكهولم [1]:

أشار ممثل الجزائر في الدورة العامة لندوة الأمم المتحدة حول البيئة خلال تدخله عن ربط الإنشغال البيئي بالوضعية السياسية والإجتماعية المتردية التي تعيشها الأغلبية الساحقة لشعوب العالم المستعمرة ، كما أرجع مسؤولية التدهور البيئي إلى تطور الرأسمالية والثورة الصناعية . وأضاف بأن الجزائر تنظر إلى موضع حماية البيئة على أنه حالة شمولية من التطور الطبيعي والإجتماعي .

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

كما ربط ممثل الجزائر في هذه الندوة تدهور البيئة بالأوضاع الإستعمارية وما صاحبها من إتلاف للأراضي والغابات واستغلال للثروات الطبيعية، مشيرا أثناء تطرقه إلى العلاقة بين التنمية والبيئة بأنها تحدد بإرادة إعادة البناء والإهتمام بتحقيق التطور لتغيير ظروف الحياة أكثر من تحقيق نوعية الحياة، ومعتبرا في نفس الوقت بأن الإنشغال البيئي الدولي ما هو إلا مناورة جديدة للإمبريالية الرأسمالية لعرقلة التطور الإقتصادي والإجتماعي لدول العالم الثالث، لذلك لا ينبغي أن تكون هذه المشكلة فرصة أخرى لإحداث عقبات إضافية أمام تقدم هاته الدول.

وأما حداثة مفهوم حماية البيئة على المستوى الدولي والداخلي بالنسبة للجزائر، اتخذ موقف هذه الأخيرة أبعادا مختلفة في تفسير للتدهور البيئي الذي أصاب الالبيئة الطبيعية في الجزائر من خلال التركيز على البعد التاريخي في إشارة إلى آثار الحقبة الإستعمارية على البيئة الجزائرية ، وكذا البعد الإقتصادي من حيث عدم إمكانية التطرق لموضوع حماية البيئة إلا في وسط متقدم ومتطور وأبعاد سياسية تركز على ربط مفهوم حماية البيئة بالمناورة الرأسمالية لضرب اقتصاديات الدول الحديثة العهد بالإستقلال [2] .

الفرع الثاني: تأكيد رفض الطرح الغربي في قمة الجزائر لدول عدم الإنحياز:

جاء أول رد فعل لدول العالم الثالث على الطرح الغربي لحماية البيئة من خلال قمة الجزائر لدول عدم الإنحياز ، إذ نصت هذه القمة في محورها المتعلق بالبيئة إلى عدم استعداد الدول النامية لإدماج الإنشغال البيئي ضمن الخيارات الإقتصادية ، واعتبرت أن هذه المناورة تشكل عائقا إضافيا أما تحقيق التنمية التي تسعى إليها هذه الدول لأنها لا ترغب في تخصيص نفقات إضافي لحماية البيئة ، وأنها تفضل توجيه هذه النفقات لتلبية الحاجات الملحة لشعوبها .

كل هذه المعطيات وغيرها لم تمنع بعض الدول السائرة في طريق النمو من تجديد الخطاب التقليدي لدول العالم الثالث في مواجهة الطرح الغربي لحماية البيئة[3]، والتي برهنت في مجموعها على عدم اقتناعها بضرورة حماية البيئة نظرا لظروفها الإقتصادية المتدهورة .

المطلب الثاني: تبني الجزائر لسياسة بيئية واضحة (مرحلة التحول)

طرأ بعض التغيير على موقف المشرع الجزائري من خلال ندوة **ريو دي جانيرو** وندوة **جوهانسبورغ** اللتان انعقدتا في مرحلة عرف فيها العالم نوعا من التحول الجذري في المواقف السياسية المناوية للسياسات البيئية الناتجة عن التلوث الصناعي والتدهور الحاصل في مستويات الطبيعة ، بالإضافة إلى تغير الخريطة الجيوسياسية واقتناع معظم دول العالم بضرورة التعاون من أجل حماية البيئة.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

- قمة الأرض (بداية التحول) :

احتضنت مدينة **ريو دي جانيرو** بالبرازيل ندوة الأمم المتحدة للبيئة من 03 إلى 14 جوان 1992 وذلك في ظل معطيات دولية جديدة أهمها انهيار المعسكر الشرقي ، وبالتالي استبعاد صراع شمال – جنوب ، لأن طبيعة موضوع التنمية المستدامة لا يسمح ببروز قطبية ثنائية.

وقد عرف الطرح الجديد لفكرة حماية البيئة والتنمية المستدامة تطورا ملحوظا من خلال اتساع مجاله إلى الإنفجار الديمغرافي وتدهور وكذا تقلص المساحات الغابية والأراضي الزراعية...الخ، وأيضا من خلال اقتناع وقبول دول العالم الثالث بضرورة التعاون من أجل حماية البيئة ، وتجسد هذا التطور من خلال إتفاق **كوالالمبور** سنة 1985 بين مجموعة جنوب شرق آسيا، إذ نص على أن :* العلاقة بين البيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية تقتضي أن تكون حماية البيئة ضرورية لضمان تطور مستمر، وأن التطور الإقتصادي والإجتماعي ضروري أيضا لتحقيق حماية فعالة مبنية على قاعد صلبة*.

فكان التوجه السائد هو تبلور سياسة دولية لحماية البيئة تتركز عبر ثلاث محطات رئيسية: تركز أولاها على اخراج موضوع حماية البيئة من محيطه الداخلي إلى المجال الدولي، وثانيها على وضع سياسة دولية واضحة للتدخل من أجل حماية البيئة بواسطة الآليات الإقتصادية ، وجاءت محطتها الأخيرة لتبحث في تفصيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى هذا النحو تناسب الموقف الجزائري مع هذا التدرج الدولي من خلال وضع السياسات البيئية الدولية، وتجسد ذلك على أرض الواقع من خلال نوع المشاركة في هذا المؤتمر الدولي ، ولأول مرة في تاريخ المشاركات الجزائرية في الندوات الدولية المتعلقة بالبيئة حضر إلى ندوة **جوهانسبورغ** وفد يرأسه رئيس الجمهورية ومجموعة من الوزراء من بينهم وزير تهيئة الإقليم والبيئة، كما تناسي كذلك الموقف الجزائري مع هذا التدرج من خلال دعمه للمنظمات غير الحكومية ، حيث اجتمع في الجزائر من 16 إلى 17 مارس 2002 ما يزيد عن 5000 ممثل لتنظيمات المجتمع المدني، ومن بينها المنظمات غير الحكومية لدول الجنوب لتدارس موضوع التنمية المستدامة من خلال تطوير نوعية حياة لائقة لكل شعوب المعمورة ولضمان استمراريتها، وهذا على ثلاث جبهات تتمثل في تحقيق النمو والعدالة والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الإجتماعية .

المبحث الثاني: تداعيات إقحام البيئة ضمن المخططات الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

يعتبر التنظيم والضبط من بين الطرق المفضلة للإدارة البيئية في الجزائر، وباعتبار المشاكل البيئية قد غدت من أهم العقبات التي تعترض التكامل والتوازن البيولوجي لدى مختلف الدول، أضحت الحاجة ملحة للتدخل وإجراء الدراسات المتأنية لخصائص البيئة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها، وكذا البحث عن كيفية التوفيق بين البيئة والتنمية، فكان الحل باللجوء إلى الوسائل الإقتصادية لحماية البيئة نتيجة

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

لإقتناع الإدارة البيئية بخصوصية المشاكل البيئية وعدم فعالية وسائل الضبط الإداري وقصورها في مواجهة هذا الجيل الجديد من المشاكل البيئية المتشعبة.

المطلب الأول: إقحام المشاكل البيئية ضمن المخططات الإقتصادية.

لقد أثرت المواقف المبدئية التي إتخذتها الجزائر من موضوع حماية البيئة خلال ندوتي ستوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الإنحياز سلبا على التصور العام المتعلق بحماية البيئة، إذ أنه لم يتم الإشارة عبر جل المخططات الوطنية التنموية إلى موضوع حماية البيئة ومعه لم يتم استخدام أداة التخطيط كآلية نوعية لتسيير مشاكل البيئة.

لكنه بعد ندوة رية دي جانيرو لسنة 1992 وبعد صدور الميثاق المغاربي لسنة 1992 تطورت ا لسياسة ا لبيئة الدولية وساهمت تبعا لذلك بإقحام موضوع حماية البيئة ضمن المخططات الإقتصادية في الجزائر ، والذي بالرغم من أنه جاء متأخرا نوعا ما – نظرا لغياب سياسة بيئية واضحة وتفضيل الإدارة للتدخل عن طريق الوسائل التنظيمية القائمة على أساس التدخل الإنفرادي للهيئات الإدارية – إلا أنه حاول تدارك ذلك عن طريق الدعوة لإقامة دراسات تسمح بتطوير معرفة التقاطعات بين البيئة والإقتصاد وآثار كل منهما على الآخر، لتكون في صورة قرارات سياسية تؤدي إلى حلول مؤسسة وواضحة ، ولأجل ذلك وجب القيام بالتقييم الإقتصادي للبيئة قبل القيام بالتخطيط من أجل تسهيل إتخاذ القرارات الفعالة وتحديد الأهداف بالنسبة للسلطات العامة في المجال البيئي.

وما يعزز هذا الفرض أكثر هو أن الإعتبارات الإقتصادية هي التي تهيمن في الوقت الحاضر على أجندة الإستدامة الدولية والوطنية على حد سواء مما يجعل مسألة حماية البيئة تحتل موقعا هامشيا، فبينما تستمر معدلات صافي الدخل القومي للبلدان الصناعية في النمو وتستمر الشركات عبر الدولية في التوسع تتفاقم الضغوط على الأنساق البيئية الطبيعية والموارد، وبدلا من مواجهة تحدي تطوير أسلوب مستدام يستطيع تلبية حاجات الناس الأساسية في مل مكان دون القضاء على الأنساق البيئية، يتركز الإهتمام على تحقيق مزيد من النمو الإقتصادي دون الإعتراف بمحدودية موارد الطبيعة.

المطلب الثاني: أهمية التخطيط القطاعي والمركزي في تحقيق التنمية المستدامة.

ظهر التخطيط البيئي بمختلف طرقه و أشكاله كطريقة جديدة لتسيير البيئة حديثا و ذلك لارتباطه بموضوع حماية البيئة، باعتبار انه ينتج من خلال عملياته الخطط البيئية و الخطط التي تأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، هادفا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات علاقة بحماية البيئة، و الحفاظ على الموارد الطبيعية و تحقيق التنمية المستدامة.

و في ظل غياب سياسة واضحة وشاملة للبيئة في الجزائر ، فضل المشرع الجزائري التسيير المنفصل لمختلف العناصر البيئية من خلال اعتماد أسلوب التخطيط القطاعي، أي إفراد كل عنصر من

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

عناصر البيئة ببرنامج أو مخطط خاص، بحيث أن جميع عمليات التدخل لحماية البيئة كانت تتم بأساليب قطاعية منفصلة كالمياه ، و الغابات ، والصيد ، لذلك اعتمدت الجزائر عدة مخططات وطنية قطاعية لحماية البيئة. وتبعا لنضج أساليب التصور والتخطيط البيئي تم الانتقال من التخطيط القطاعي إلى التخطيط المركزي الشمولي المتخصص ، ومن بين أهم هذه المخططات نذكر:

أولا : المخططات الوطنية القطاعية

نظرا لارتباط الكثير من العناصر البيئة بقطاعات محددة بذاتها منفصلة إداريا و سلكيا .فقد استقر تقليديا تسيير الكثير منها فمن مخططات قطاعية تبع لدوائر وزارية مختلفة الأمر الذي أوجد قبل ظهور التخطيط البيئي الشمولي تخطيطا بيئيا قطاعيا محضا إذ انحصر التخطيط البيئي في الجزائر خلال الثلاث عشريات الماضية في جانبه القطاعي وشمل التخطيط البيئي في مجال حماية الحياة وفي مجال التسيير النفايات وفي مجال تهيئة الإقليم

1- المخطط المتعلق بقطاع المياه:

يتضمن المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية والأحواض الهيدروغرافية كأداة جوهرية لتسيير وحماية الموارد المائية

وقد أقر المشرع الجزائري نظام التخطيط الوطني أو التخطيط الرئيسي لتهيئة الموارد المائية واستغلالها لغرض إيجاد الإجراءات الضرورية لتنسيق المخططات الجهوية لتهيئة المياه واستعمالها، وهذا بهدف تخطيط تعبئة الموارد المائية واستعمالها من أجل تلبية طلب الماء وإعادة التوازن للتنمية الجهوية والقطاعية بترشيد ايتعمالها بالتوافق مع البيئة والموارد الأخرى.

كما تدعم المخطط الوطني لتهيئة الموارد المائية بالمخطط التوجيهي للمياه، والذي يهدف إلى تطوير البنى التحتية الخاصة باستغلال الموارد المائية السطحية والجوفية، وكذا توزيع الموارد بين المناطق للخيارات الوطنية في مجال شغل الإقليم وتطويره.

إضافة إلى التخطيط المركزي للمياه، اعتمد المشرع الجزائري نظام تخطيط موازي يقوم على أساس الإمتداد الطبيعي للأحواض المائية ، والتي تعتبر من المخططات الشمولية لأن حماية الموارد المائية المتواجدة في الأحواض تقتضي مراقبة جميع الأنشطة المزاولة في منطقة الحوض المائي والتأثيرات المحتملة في هذا الوسط الطبيعي[5].

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

2- المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة:

أحال قانون 19/01[6] المتعلق بالنفايات الخاصة على التنظيم لبيان كيفية إعداد مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة ، وتبعا لذلك أوكلت مهمة إعداد المخطط للجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وتتألف من ممثلين من شتى القطاعات والوزارات.

وتعد هذه اللجنة تقريرا سنويا يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة، وقد نص على إنشاء هذا المخطط المرسوم التنفيذي 477/03 [7] بحيث أصبحت سياسة تسيير النفايات الخاصة تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية البيئة SNE وكذلك في المخطط الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة PNAE-DD سعيا نحو تحسين وعصرنة تسيير النفايات الخاصة (8)، إذ قامت عل مجموعة من المبادئ نذكر من أهمها:

- الوقاية والتقليص من إنتاج وضرر النفايات وتنظيم فرزها وجمعها ونقلها ومعالجتها.
- تثمين المفايات بإعادة استعمالها أو رسكلتها للحصول على الطاقة.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات مع إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة، والتدابير المتخذة من أجل الوقاية منها.

بالإضافة إلى هذين المخططين البارزين استحدثت عدة مخططات قطاعية من بينها: مخطط التهيئة والتعمير[9] الذي أدراج التنمية المستدامة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الرامية جذوره إلى أفاق 2020والمعد من طرف مركزي دراسات وبحوث وطنيين بالشراكة مع مركز بحث فرنسي، و كذلك مخطط الغابات والمخططات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والتكنولوجية ومكافحة التصحر...الخ.

وقد أدى تنامي الوعي الرسمي لخطورة التدهور الذي تشهده البيئة الطبيعية في الجزائر إلى تغيير أسلوب التدخل لحماية البيئة من خلال اعتماد المخطط الوطني الأول لتسيير وحماية البيئة P.N.A.E، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الحكومة المجتمع في أكتوبر 1996 هادفا إلى:

- التعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها.
- تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث.
- وضع نظام الأولوية ومعالجتها.

وقد أدى المخطط الوطني على الأقل على المستوى التنظيمي إلى إقحام التخطيط البيئي لأول مرة في الجزائر ، كما ساهم في مراجعة النقائص والتأخر الحاصل في التخطيط البيئي ، ليصدر بعده المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة الذي أشار إلى أن القيام بتنفيذ خيار التنمية المبني على التخطيط

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

الممركز وتكثيف استغلال الموارد الطبيعية طيلة ثلاث عشريات تقريبا سمح بتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، إلا أن ذلك أدى إلى اختلالات إيكولوجية كبيرة تهدد التنمية المستقبلية للبلاد.

3- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

نظرا للإختلالات الكبرى و الفوضى التي تشهدها شغل المجال في الجزائر أقر المشرع الجزائري قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و الذي ورد في ضل الإصلاحات العميقة التي شهدها موضوع حماية البيئة من خلال تدعيم الإطار التشريعي و التنظيمي و المؤسسي و ترتبا على ذلك تضمن قانون تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة النص على استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و الذي يقوم على توجيهات أساسية تتمثل في الاستغلال العقلاني للفخاء الوطني و الموارد الطبيعية و تثمينها و التوزيع الفخائي و تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية و يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ما يلي:

- إرساء المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل و التجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية و مساحات الحوافر الكبرى

- تحديد مبادئ وأعمال التنظيم الفضائي و التي تشمل الفضاءات الطبيعية و المساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي و الثقافي تعبئة الموارد المائية و توزيعها و تحويلها ،وتنمية برامج الاستصلاح الزراعي الري

ولضمان تحقيق الأهداف المنتظرة في المخطط الوطني تم تدعيمه مؤسسيا باستحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، وتنظيميا من خلال ضرورة إيجاد كل القواعد اللازمة لتأمين تطبيقه ، وإجرائيا بالعمل على إنجاع الاستثمارات أو التجهيزات أو المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانيا : المخططات الوطنية المركزية:

نظرا لقصور أساليب التخطيط القطاعي في تحقيق تطورات وتوجهات فاعلة في المحافظة على البيئة، ظهر التخطيط النسبي المتخصص أو المخطط البيئي الشمولي المركزي ليس كبديل عن أسلوب التخطيط القطاعي وإنما لإتمام النقائص التي تعتريه.

لم يطبق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا ، نظرا للموقف السياسي المناوئ للموازنة بين التنمية والبيئة والذي يكرس مع ظهور مفهوم حماية البيئة *** مظاهر التلوث اقتنع المخطط

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

الوطني بضرورة الإهتمام بالبيئة وبذلك تم اعتماد أول مخطط وطني من خلال المخطط الوطني للأعمال البيئية 1996، وتلاه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة جوان 2001 .

1- المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة 1996 (PNAE)

عرف التخطيط البيئي المركزي تأخر كبيرا وذلك رغم المطالبة المبكرة باعتماد تخطيط بيئي مستقل خلال الندوة الوطنية التحضيرية للمشاركة في ندوة ستوكهولم 1972 والانشغالات الواضحة التي تضمنها الميثاق الوطني لسنة 1976 والمتمثلة في إلزام السلطات العامة ببني المحافظة على البيئة والقضاء على الآثار وحفظ الصحة العامة في إطار التخطيط الوطني والملتقى الوطني حول "البيئة في الجزائر معاين وأفاق " المنفذ سنة 1985.

وإن محدودية وسائل التخطيط الاقتصادي والقطاعي والمحلي وعدم تبني سياسة بيئية واضحة وإجراءات عملية لتنفيذها وما نتج عنها من تفاقم المشاكل البيئية وتدهور الإطار المعيشي ومختلف العناصر الطبيعية لاى إقناع السلطات العامة بأهمية اعتماد نظام تخطيط بيئي متخصص يتسم بالمركزية والشمولية ودون التخلي عن التخطيط القطاعي واللامركزي لحماية مختلف العناصر الطبيعية. نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني العملي للبيئة (PNAE) الذي حمل من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها ، وتحديد الأسباب المباشرة واليرر مباشرة لظاهرة التلوث واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها وترتيب على هذه التوجهات شرع في ا ستكمال ا لبناء المؤسسي المحلي لحماية ا لبيئة با حداث مفتشيات البيئة على مستوى كل ولاية وتم تعزيز سلطاتها الإدارية والقضائية.

ولغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين: عرفت المرحلة الأولى بمرحلة " الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة 1997 وتم انجاز تقرير التشخيص المتعلق بها واكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء وغطت مجموعة من الموضوعات منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة وموضوع الصحة والبيئة وموضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات وموضوع التلوث الجوي والإضرار السمعية وموضوع حالة الموارد المائية وموضوع تدهور التربة والغابات والسهوب والتصحر والتنوع البيولوجي وتسيير المناطق الساحلية وموضوع التراث الأثري والتاريخي وعرفت المرحلة الثانية "بتحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة" والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999 وتم انجازها إلى الخبرة الدولية وانتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998 والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة .

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

2- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة:

خلافا للمخططات السالفة والتوجهات العامة لحماية البيئة التي كانت تفضل أسلوب التدخل الإداري الإنفرادي وإقصاء الأدوات الإقتصادية لحماية البيئة ، جاء هذا المخطط بتحليل اقتصادي للتأثيرات الإجتماعية والإقتصادية ذات الصلة بتدهور البيئة لأول مرة ، والذي أعطى الأولوية لتحسين الظروف الصحية والمعيشية للمواطن عن طريق تحسين التمويل بالماء الشروب وتحسين الخدمات المرتبطة بالصرف الصحي وتصفية المياه وخفض نسب التلوث الجوي في المدن باستخدام البنزين الخالي من الرصاص والغاز المميع بالإضافة إلى محاربة التلوث الصناعي عن طريق إستحداث عقود الأداء البيئي الجيد ، التسيير المحكم للنفايات والإعتناء بالمساحات الخضراء هذا في محور أول.

وفي محور ثاني العمل على حفظ الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته بتطوير الزراعة المستديمة وترشيد استعمال مياه السقي ومراقبة التلوث الصناعي ومكافحة التصحر بتوسيع المساحات الغابية...الخ.

وفي محور ثالث حاول التركيز على خفض الخسائر الإقتصادية وتحسين القدرة التنافسية وهذا بترشيد استعمال الموارد المائية والطاقوية والموارد الأولية...

وفي الأخير أكد هذا المخطط على حماية البيئة بتنمية وتطوير القطاع الغابي والأماكن المحمية والتنوع البيولوجي وخفض الإنبعاثات الغازية التي تؤدي إلى الإحتباس الحراري.

خاتمة:

من غير الممكن تحقيق تنمية مستدامة دون التفكير و فهم علاقة الترابط بين البيئة و التنمية، فهما ليسا بمفهومين منفصلين، ذلك أن البيئة مورد التنمية، و يتوقف نجاح هذه الأخيرة على إتباع سياسات تكون الاعتبارات البيئية حاضرة فيها، و إذا كانت البيئة فيها تمثل الحيز المكاني الذي نحيا عليه، فإن التنمية تعني ما نحاول صنعه على هذا المكان ليعود علينا بفائدة، و يقال بأن التنمية ليست عملية اجتماعية و اقتصادية وحسب، بل أنها تمثل نوعا من الإدراك بغير الطبيعة يعيد صياغة الواقع، على ذلك لابد من إعطاء البيئة مفهوما واسعا، و إدراك أن حماية البيئة بالوسائل الديمقراطية هو حماية للتنمية ذاتها.

و يعتقد بأن الوصول إلى تنمية بالوسائل الديمقراطية يمر عبر الديمقراطية البيئية التي تعد عاملا أساسيا في أي عمل تنموي، ذلك ما أكد عليه المبدأ الرابع من مبادئ إعلان ريو Rio الذي أقر بأن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا لاعتبار حماية البيئة جزء من عملية التنمية الشاملة.

PDF Studio - PDF Editor for Mac, Windows, Linux. For Evaluation. https://www.qoppa.com/pdfstudio

الهوامش:

1- تعد ندوة ستوكهولم أول تجمع دولي حول مسألة حماية البيئة ، انعقدت في سنة 1972 تحت رعاية الأمم ا لمحدة ، وا ختمت هذه ا لمدوة بإعلان ستوكهولم الذي شكل الإطار الرسمي لإعلان الأمم المتحدة حول البيئة.

2- يرتكز موقف الجزائر أساسا على الموقف السياسي *الجنوبي* المناهض للفلسفات الليبرالية *الشمالية* كون العوامل التاريخية والسياسية للإضطرابات الحالية تتجلى أساسا في الإستعمار الجديد والتبعية في الإستغلال وفي نهب ثروات العالم الثالث وخلق مناطق نفوذ ...الخ.

3- من بين هذه الدول كوبا والتي جاء على على لسان رئيسها **فيدال كاسترو**:* أن الدول الغربية تمثل 20 بالمئة من سكان الأرض، وأنهم يستهلكون ثلاث أرباع الطاقة العالمية لذا كان لزاما عليهم دفع الديون الإكولوجية لدول العالم الثالث.*

4- صادقت الجزائر على معاهدة ريودي جانيرو بموجب الأمر 03-95 المؤرخ في 14 – 06 – 1995 ، الجريدة الرسمية رقم 07 ، العدد 03.

5- وناس يحي ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2007 ، ص42

6- المرسوم التنفيذي 03-477 المؤرخ في 2003/09/09 الذي يحدد كيفيات واجراءات اعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره مراجعته ، ج ر عدد 78

7- لغواطي عباس ، إدارة البيئة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس، 2009، ص 177.

1- القانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ، ج ر عدد 77 ، 2001.